الخطر النووى الإقليمى والمسؤولية العربية

د . محمد السعيد إدريس
مستشار تحرير دورية آفاق عربية وإقليمية
مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

المفاوضات حول العودة إلى إطار الاتفاقية الشاملة المشتركة (الاتفاق النووى الإيرانى) بين إيران والولايات المتحدة بمشاركة القوى الدولية التى تجرى فى فيينا أخذت تسير بوتيرة متسارعة، وتمت العودة بالإتفاق إلى مساره الطبيعى بعد أن تعطل أربع سنوات تقريباً منذ انسحبت إدارة الرئيس الأمريكى السابق منه فى أغسطس عام ٢٠١٨، ما أدى بإيران إلى التحلل التدريجى من التزاماتها الواردة فى هذا الاتفاق رداً على انتهاج إدارة ترامب سياسة "الضغوط القصوى"، وما تخللها من احتكاكات عسكرية بين الطرفين وصل إلى مراحل بالغة الخطورة وكاد يؤدى إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين فى ظل وجود طرف إقليمى له مصلحة مباشرة فى تصعيد مثل هذه المواجهة وتفجيرها بهدف القضاء نهائياً على القدرات النووية الإيرانية هو إسرائيل التى باتت تتعامل مع إيران وقدراتها النووية والصاروخية باعتبارها "تهديد وجودى" لما يسمونه حالياً بـ "الدولة اليهودية.

فقد شهد شهر مايو ٢٠٢١ المرحلة الأكثر حساسية والأكثر دقة بين فريق التفاوض الإيرانى برئاسة عباس عراقجى مساعد وزير الخارجية الإيرانى والوفود الأخرى المشاركة فى التفاوض، الذى تحدث بتفاؤل يوم ٣١ مايو ٢٠٢١ عن وجود فرص حقيقية للتوصل إلى حلول للمشاكل الصعبة، وألمح إلى إمكانية عقد جولة

محادثات سادسة لاستكمال جهود حل ما بقى من تعقيدات. وشملت مفاوضات الجولة الخامسة البحث فى رفع العقوبات عن إيران، وما هى تلك العقوبات التى يمكن المبادرة أمريكياً برفعها وما هى العقوبات الأخرى التى يمكن أن تؤجل ومدى قبول إيران لتأجيل أى من تلك العقوبات خاصة تلك التى فرضتها واشنطن بعد انسحابها من الاتفاق.

مشكلة تلك المفاوضات أنها بدأت ومازالت تتم بشكل غير مباشر بين الإيرانيين والأمريكيين بسبب رفض إيران المطلق الجلوس على مائدة مفاوضات واحدة مع وفد أمريكى للتفاوض حول الاتفاق النووى قبل إنهاء الولايات المتحدة كل عقوباتها التى فرضتها على إيران وقبل العودة الأمريكية مجدداً إلى الاتفاق الذى انسحبت منه.

عند هذا الحد أضحى التساؤل ضرورياً عن ماذا بعد العودة الأمريكية للاتفاق النووى؟ هل ستقبل الولايات المتحدة الركون إلى هذا الاتفاق الذى ترى، كما كانت ترى إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، أنه اتفاق أقل ما يوصف به أنه ناقص ولا يوفر ضوابط صارمة تحول دون تمكين إيران، فى أى وقت من الأوقات، امتلاك السلاح النووى وأنه لا يحقق الأمن والاستقرار الإقليمى لأنه لا يتضمن النص على تصفية ترسانة إيران من الصواريخ الباليستية ولا يتعرض أيضاً إلى سياسة إيران الإقليمية وما تصفه واشنطن والدول الإقليمية الحليفة خاصة إسرائيل ودول عربية خليجية بـ "العبث الإيرانى فى الشئون الداخلية لدول الإقليم".

من بين هذه الأسئلة أيضاً ما هو مستقبل العودة الأمريكية إلى الاتفاق فى ظل الرفض الإسرائيلى المطلق لهذه العودة ولهذا الاتفاق، وفى ظل التهديدات الإسرائيلية المتصاعدة؟ هل يمكن أن تتورط إسرائيل فى حرب شاملة ضد إيران لتدمير قدراتها النووية؟ وهل تستطيع إسرائيل ذلك بدون دعم وإسناد بل ومشاركة، أمريكية مباشرة؟ وما هى النتائج المحتملة لمثل هذه الحرب، فى حال حدوثها، على الاستقرار الإقليمى، وخاصة إذا ما تدخلت الأطراف الإقليمية الموالية والحليفة لإيران فى هذه الحرب، وإذا ما أخذنا خبرة حرب الـ ١١ يوماً الأخيرة التى دارت بين المقاومة الفلسطينية فى

قطاع غزة وبين إسرائيل، والتى وصلت فيها صواريخ المقاومة إلى أهم وأخطر المناطق حساسية داخل إسرائيل، فى حرب وصفها يحيى السنوار زعيم حركة "حماس" فى قطاع غزة، بأنها كانت "مجرد بروفة" لحرب أوسع وأشمل فى حال تمادت إسرائيل فى عدوانيتها ومخططها لتهويد القدس والمسجد الأقصى.

إذا كان التوصل إلى اتفاق بعودة الأمريكيين إلى الاتفاق النووى وفق صيغة إلغاء العقوبات المفروضة على إيران مقابل عودة إيران إلى إلتزاماتها بالاتفاق النووى وأبرزها التراجع عن معدل التخصيب العالى لليورانيوم الذى وصلت إليه وهو ٦٠% وباتت قريبة جداً من إنتاج القنبلة والعودة إلى معدل متدن جداً منصوص فى الاتفاق وهو ٣،٦٧ % فقط، تعتبر عودة محفوفة بالمخاطر ولا تؤمن أوضاعاً آمنة ومستقرة، فإن السؤال الأهم بهذا الخصوص يتعلق بانعكاسات عدم الاستقرار النووى المحتمل على الأمن والاستقرار الإقليمى؟ وما هى المسئوليات العربية بهذا الخصوص، فى وقت وجدت فيه الدول العربية نفسها وكذلك دول إقليمية أخرى مثل تركيا مغيبة تماماً عن كل ما يتعلق بمفاوضات البرنامج النووى الإيرانى.

فقد غابت الأطراف الإقليمية عن المفاوضات الممتدة بين ما عرف بـ "مجموعة دول ٥+١" وإيران، وهى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن: الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا إضافة إلى دولة كبرى من خارج العضوية الدائمة بمجلس الأمن وهى ألمانيا، ولم يشارك أى طرف إقليمى فى المفاوضات التى شهدتها وتشهدها فيينا للبحث فى العودة الأمريكية للاتفاق النووى الذى انسحبت منه إدارة الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب.

لقد بقى إطار التفاوض مع إيران دولياً دون مشاركة إقليمية رغم أن دول الإقليم هى أول من سيدفع أثمان أى مواجهة نووية مع إيران أو أى تصعيد عسكرى يستهدف القضاء على قدرات إيران النووية. حاولت بعض الدول العربية ذلك وطالبت بأن تكون شريكة فى أى مفاوضات تخص العودة الأمريكية للاتفاق، ودعمت المطالب الأمريكية بخصوص توسيع المفاوضات سواء على مستوى الأطراف المشاركة بضم

دول عربية فى تلك المفاوضات، أو على المستوى الموضوعى بتضمين قدرات إيـــران من الصواريخ الباليستية وكذلك سياستها الإقليمية فى أية مفاوضات. إسرائيل أيضـــاً دعمت هذه المطالب وزادت بضرورة القضاء الكامل على الاتفاق الذى تم التوصل إليه مع إيران عام ٢٠١٥ واستبداله باتفاق جديد بالضوابط التى تريدها.

أسئلة المخاوف كثيرة، لكن أخطرها ما يتعلق بالأسئلة الغائبة الخاصة بالـــقـــدرات النووية العسكرية الإسرائيلية، التى لم يعد أحد يتحدث عنها، حتى إيران ظلت لسنوات طويلة صامتة ، وحتى خلال سنوات التفاوض على برنامجها النووى، عن فتح ملـــف القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية خشية أن يؤول فتح إيران لهذا الملف على أنه يكشف عن نوايا إيرانية خفية لامتلاك أسلحة نووية لكن إيران بدأت مؤخراً تتـــحـــدث عن هذه الأسلحة النووية الإسرائيلية وعن مخاطر "مفاعل ديمونة" الإسرائيلى، وعـــن التوسعات الإسرائيلية فى هذا المفاعل، وجاء سقوط صاروخ سورى بالـــقـــرب مـــن "مفاعل ديمونة" الإسرائيلى النووى، وصف بأنه "صاروخ طائش" لم يكن يقصد ضرب المفاعل، وجاءت صواريخ المقاومة الفلسطينية التى وصلت إلى كل مـــكـــان داخـــل إسرائيل لتفرض مجدداً فتح ملف القدرات النووية الإسرائيلية وملف الاستقرار النووى الإقليمى، ليس هذا فقط بل التعامل مع هذه القضية من منظور المسئولية العـــربـــيـــة والمصالح العربية.

سؤال أين نحن العرب من حال عدم الاستقرار النووى الإقليمى بات ملحاً عـــلـــى ضوء الأوضاع غير المستقرة بالنسبة للاتفاق النووى الإيرانى رغـــم الـــمـــؤشـــرات الإيجابية لمحادثات فيينا. فإيران التى وصلت إلى نسبة تخصيب ٦٠% والتي أجـــرت انتخابات فى (يونيو ٢٠٢١) وفاز فيها التيار المتشدد ربما تكون أقل التزاماً بالتراجع عن نجاحاتها النووية. وإسرائيل، غير المستقرة سياسياً، والمهددة أمنياً، وغير الآمنة للوعود الأمريكية، هى الأخرى ستبقى ردود فعلها غير مأمونة . وفى هذا كله يبقـــى العرب فى أتون المواجهة دون منظور إستراتيجى عربى لحل إشكالية عدم الاستقـــرار النووى الإقليمى بين قوة إقليمية تملك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية ومدعومـــة

من الغرب الأمريكى والأوروبى هى إسرائيل، وقوة إقليمية أخرى هى إيران عازمة على امتلاك قدرات نووية كبيرة تجعلها دولة نووية أو ما يسمى بـ "دولة حافة نووية" أى دولة تملك كل القدرات الفنية والمادية لإنتاج القنبلة كغيرها من الدول الكبرى الكثيرة ولكن دون نية لامتلاك السلاح النووى حسب تأكيدات كبار المسئولين.

ماذا يمكن أن يفعل العرب؟

سؤال يفرض علينا التعرض لإشكاليتى القدرات النووية الإسرائيلية والإيرانية، كى نجتهد فى البحث عن مسار عربى للاستقرار النووى الإقليمى.

أولاً: العرب والخطر النووى الإسرائيلى

يبدو أن التاريخ السرى للصراع فى الشرق الأوسط كان ولا يزال يتمحور حول السلاح النووى والأشباح التى تتولد تلقائيا من مخاوف تفجر حرب قد يستخدم فيها هذا السلاح، كما أنه كان ولا يزال أسير التنافس حول امتلاك هذا السلاح أو إحباط مثل هذا الامتلاك ضمن الحرب على النفوذ والمكانة والسيطرة على قيادة الإقليم والتحكم فى خريطة تفاعلاته وتطوراته المستقبلية.

هذه الحقيقة يحاول البعض أن يتجاوزها عنوة اعتقادا منهم بأن فتح هذه الملفات أقرب إلى أن يكون بمثابة فتح أبواب جهنم التى قد تلتهم بنيرانها ما يرونه من فرص تبدو مواتية لتحقيق سلام من شأنه أن يهدىء الخواطر ويحول دون التدافع الساخن من أجل المضى قدما فى الصراع حول السلام النووي.

وإذا كان العرب، مغيبين إراديا، عن التفكير الجاد فى إدارة الصراع على هذا المستوى من الإدراك، فإن الإسرائيليين يخوضونه بقدر شديد التركيز من الاستغراق فى تفاصيله، وهم من أدار الصراع مع العرب على قاعدة كل هذا الإدراك لحيوية وأهمية امتلاكهم للسلاح النووى والحفاظ عليه وتفردهم بامتلاكه دون غيرهم، وبما يفرضه ذلك من تصد حاسم وعاجل لتدمير وسحق أى محاولة لأى دولة فى المنطقة تفكر فى امتلاكه لأسباب ثلاثة حيوية.

- أول هذه الأسباب أن التفرد الإسرائيلى بامتلاك هذا السلاح هو الضمانة الأولى

لبقاء وجود إسرائيل على وجه الأرض، لوعيهم بأنهم حالة استثنائية فى التاريخ الإنساني، تفرض امتلاك هذا السلاح لأن دولتهم أقيمت على أنقاض دولة شعب آخر اقتلعوه من دياره وشردوه وفرضوا عليه اللجوء، وبسبب هذا الوجود الاستثنائى حرصوا على امتلاك السلاح الاستثنائى الذى من شأنه أن يحول كل ما هو استثنائى بالنسبة لهم وللعالم من حولهم الى واقع مقبول أو مفروض يصعب تغييره.

- أما السبب الثانى الذى دفعهم لامتلاك هذا السلاح فهو إدراكهم بضرورة اكتساب المكانة الإقليمية والدولية اللازمة لفرض وجودهم الاستثنائى وتأمين بقائه واستمراريته بعد أن عرفوا مدى أهمية امتلاك هذا السلاح لاكتساب القوة والمكانة مستفيدين من تجارب الدول التى امتلكت هذا السلاح ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية
- أما السبب الثالث، وربما الأقل أهمية فهو أن امتلاك الدول للسلاح النووى يعفيها من مغبة الوقوع فى شرك سباق التسلح العالمى والإقليمى ومن الحاجة الى بناء جيوش ضخمة وامتلاك ترسانات هائلة باهظة التكاليف من الأسلحة المتجددة والمتطورة وهو سباق قد يفوق فى تكاليفه تكاليف امتلاك القنبلة الذرية،لأنه لا يعرف له حدود بسبب التطوير المستمر فى صناعة الأسلحة القادرة على تحييد بعضها البعض وإخراج الكثير منها من حلبة المنافسة، فما تحققه القنبلة الذرية من قدرات على الردع جعلها تتفوق على الخيار الآخر الخاص بسباق التسلح ضمن إطار الأسلحة التقليدية.

لهذه الأسباب الثلاثة قرر الإسرائيليون مبكرا امتلاك القنبلة بعد حرب عام١٩٥٦، ولم يكن الأمر سهلا بعد أن قرر ديفيد بن جوريون ومعه شمعون بيريز إقامة مفاعل ديمونة فى ظل معارضات قوية مع ليفى أشكول حول أولوية الإنفاق فى دولة فقيرة تطمع فى أن توفر لمواطنيها يوميا كوبا من الحليب وبيضة.

كان امتلاك القنبلة هدفا حيويا أوليا، لكن بعد النجاح فى تصنيعها أصبح الهدف هو

كيف يمكن الحفاظ عليها من أى تدمير، وكانت الإجابة إجابتين: الأولى بالإصرار على التفرد بامتلاكها فى المنطقة، والثانية باعتماد استراتيجية الحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية للقضاء المبكر على أى مصدر محتمل للتهديد،وهى الاستراتيجية التى يقول الكاتب الإسرائيلى فى صحيفة هآرتس الوف بن أنهم اقتبسوها من مقولة يعتبرونها تاريخية للزعيم المصرى جمال عبدالناصر، وهى الاستراتيجية التى باتت توصف بـ العقيدة، ويعتبرون أن جمال عبدالناصر هو أبو هذه العقيدة، حيث كان أول من دعا الى ضرورة وقف البرنامج النووى الإسرائيلى بالقوة قبل أن تنضج قنبلة حقيقية، فقد أبدى عبدالناصر قلقا شديدا من التقارير التى كانت تصله حول البرنامج النووى الإسرائيلي، وفى بداية ١٩٦٦ وعلى نحو ما ذكر الوف بن، حذر ناصر علنا من أنه إذا وصلت إسرائيل الى إنتاج سلاح نووي، فينبغى على الدول العربية أن تشن حربا وقائية كى تصفى فورا كل ما يسمح لإسرائيل بإنتاج قنبلة ذرية.

وبهذا الخصوص يشير ألوف بن (رئيس تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية) إلى جدل واسع ومهم بين المؤرخين الإسرائيليين حول الدور الذى شكله مفاعل ديمونة فى الأزمة التى سبقت حرب يونيو١٩٦٧، فعلى الرغم من تعثر نجاح عبدالناصر فى تنفيذ تهديده بتدمير المفاعل، إلا أن رد الفعل الإسرائيلى المتخوف عجل قرار الحرب ضد مصر وفقا لما جاء فى كتاب "أشكول أصدر الأمر" للكاتب الإسرائيلى عامى جلوسكا. فى هذا الكتاب يقول جلوسكا إنه كان لابد من رد استراتيجى على التهديد المصرى بتدمير المفاعل، فالطائرات التى تتحطم قابلة للاستبدال، واحتلال الأراضى ينطوى على ثمن باهظ، أما ضياع المفاعل فهو خسارة ليس لها مقابل وأصبح هذا الرد حتميا وفق معلومات عسكرية إسرائيلية مؤكدة أثبتت أن سلاح الجو المصرى أجرى طلعتين تصويريتين فوق ديمونة، وبسبب التخوف من أن تكون هذه مقدمة للهجوم المصرى على المفاعل،كان لابد من شن حرب وقائية لحمايته،فى ظل إدراك إسرائيلى بأن المفاعل كان مركزيا فى الخطط الهجومية المصرية التى لم تتحقق.

وهكذا فرض هدف حماية البرنامج النووى الإسرائيلى نفسه كواحد من دوافع

أخرى مثيرة لشن عدوان يونيو ١٩٦٧ التى اعتبروها حربا دفاعية عن النفس، فى حين أنها من المنظور نفسه حرب وقائية تطورت على يد مناحم بيجن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق الى عقيدة عسكرية أخذت تعرف باسم عقيدة بيجن وهى العقيدة القائلة: لن نسمح لأعدائنا بأن يطوروا ضدنا سلاح الدمار الشامل، وهى المقولة التى برر بها العدوان الإسرائيلى على العراق عام ١٩٨١ واستهدف تدمير المنشآت النووية العراقية، وهى نفسها التى أجبرت إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق فى سبتمبر ٢٠٠٧ على إعطاء تعليماته لسلاح الجو لتدمير منشأة فى شمال سوريا وصفت بأنها مفاعل لإنتاج البلوتونيوم بمساعدة كوريا الشمالية.

قبل أن تقوم إسرائيل بهذه المهمة كانت قد أخذت الإذن من الولايات المتحدة بعد أن أقنعتها بأن المشروع السرى السورى تهديد وجودى لها ولابد من قصفه وإذا كان أولمرت استخدم عقيدة بيجن للمرة الثانية، فإن التحدى يفرض نفسه للمرة الرابعة الآن على بنيامين نيتانياهو فى مواجهة البرنامج النووى الإيراني، وسيفرض نفسه مجددا على أى رئيس وزراء إسرائيلى فى حالة ظهور أى تحد من هذا النوع فى أية دولة من دول الجوار أو القوى الإقليمية المنافسة.

نزعة التفرد الإسرائيلى بامتلاك السلاح النووى التى تكاد تفجر صراعاً هائلاً فى إقليم الشرق الأوسط كله بسبب تجدد الحديث عن الخيار العسكرى لحل أزمة البرنامج النووى الإيرانى، تتجاوز حدود هذا البرنامج الإيرانى وتمتد إلى كل المنطقة، حيث أن التفوق والتفرد الإسرائيلى بامتلاك قدرات نووية عسكرية لا يستهدف إيران وحدها بقدر ما يستهدف كل مصدر للتهديد تراه إسرائيل خطراً على أمنها ووجودها أو ينال من تفردها النووى.

الخطورة لا تتوقف فقط على هذا التقدير الاستراتيجى الإسرائيلى واستمرار تمسكها بـ "عقيدة بيجن" التى تلزم إسرائيل بعدم السماح لأى دولة من دول المنطقة بتطوير مشروع نووى أو امتلاك أسلحة دمار شامل، ولكنها تعتمد أيضاً على دعم أمريكى مطلق للقدرات النووية الإسرائيلية وتطويرها، وحماية المنشآت النووية الإسرائيلية

على نحو ما تعهد به الرئيس الأمريكى الأسبق باراك أوباما لرئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو فى لقائهما الأول بواشنطن فى مايو (٢٠٠٩)، بتغطية برنامج إسرائيل النووى وحمايته، بعد أيام قليلة من صدور قرار جديد من مجلس الأمن حمل رقم ١٨٨٧، بناء على دعوة من الرئيس أوباما نفسه يقضى بالحد من انتشار الأسلحة النووية ونزعها، حسب ما نشرته صحيفة "واشنطن تايمز".

الصحيفة نشرت تفاصيل ما سمته بـ"التفاهم" بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وقالت إنه يقضى بألا تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل للإعلان عن إمكاناتها النووية، أو التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار النووى على النحو الذى كان قد اتفق عليه بين الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون، ورئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة جولدا مائير عام١٩٦٩، وفق ما سبق ونشره وزير الخارجية الامريكى الأسبق هنرى كيسنجر فى مذكرة خاصة بهذا التفاهم. هذا يعنى أن أوباما تفاهم مع نيتانياهو حول "التفاهم" السابق. وقرر إحياءه، والتعهد بمواصلة دعمه.

جديد سياسة أوباما وعلاقته بالقدرات النووية الإسرائيلية والأمن الاسرائيلى لا يتوقف عند هذا الحد، فمن ناحية كشف محلل الشئون الاستراتيجية فى صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية يوسى ميلمان النقاب عن أن تل أبيب وواشنطن وقعتا أيضاً على اتفاقية لزيادة التنسيق بينهما فى قضية الأمن النووى.

اتفاق توسيع وتعميق أفق التعاون النووى الأمريكى الإسرائيلى يهدف إلى تطوير وتوسيع الاتفاقيات السابقة التى وقعت بين الدولتين فى العقود الثلاثة الماضية، والاتفاق الجديد يمنح الفرصة للوكالة الذرية الإسرائيلية للاطلاع على معظم المعلومات والترتيبات والتكنولوجيا الأكثر تطورا فى الولايات المتحدة فى مجال الحفاظ على الأسلحة النووية. يضاف إلى ذلك المناورات التى أجرتها الولايات المتحدة مع إسرائيل بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية فى النقب تتضمن محطة رادار عملاقة للرصد والإنذار المبكر، وهى المناورات التى وصفتها الصحافة الإسرائيلية بأنها" كنز يقدم

لإسرائيل من شأنه أن يؤمن الحماية التى تتوق إليها' فتكتسب أهميتها من نوعية منظومة الأسلحة التى تستخدم فيها وحجمها غير المسبوق، فضلا عن القرار الأمريكى ببقاء قسم من القطع البحرية الأمريكية المشاركة فيها بقاء دائما فى الموانى الإسرائيلية، مما يعنى أنها يمكن ان تكون نواة قاعدة عسكرية بحرية أمريكية على شواطئ إسرائيل.

الإسرائيليون يطمحون فى أن توفر هذه الإجراءات العسكرية الأمريكية الدرع الصاروخية البديلة للدرع الصاروخية الأمريكية التى ألغيت من أوروبا الشرقية، وان تعزز قوة إسرائيل وتترجم لديها تعزيز للثقة بالنفس، وطمأنة فى المواجهة، خاصة فى ظل الاستعدادات الإسرائيلية لتلقى ضربة إيرانية مضادة فى حالة قيام إسرائيل منفردة، او بالتعاون مع الولايات المتحدة بشن غارات على المنشآت النووية الإيرانية بغرض تدميرها.

هذه التطورات حدثت والدول العربية لم تكمل فرحتها بالفوز بقرارين من مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى دورته الثالثة والخمسين. القرار الأول بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" ويطالب إسرائيل صراحة بالانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووي، وفتح منشآتها النووية أمام المفتشين الدوليين، أما القرار الثانى فقدمته مصر ويقضى بفرض نظام الضمانات الدولية فى الشرق الأوسط، وحظى بتأييد ١٠٣ دول وامتناع ٤ دول عن التصويت من بينها الولايات المتحدة والهند.

صدور هذين القرارين كان مثار فرحة عربية، برغم تعليق المندوب الإسرائيلى عليه بأن بلاده غير ملزمة بتنفيذهما، وان الدول العربية لن تستفيد منهما، هذه الفرحة تضاعفت عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم١٨٨٧ الداعى إلى تخفيض ونزع أسلحة الدمار الشامل، لكن الفرحة بددتها أنباء التعهدات الأمريكية بدعم وحماية القدرات النووية الإسرائيلية.

أمام هذه التطورات تجد الدول العربية نفسها فى مأزق صعب فى ظل الإصرار الإسرائيلى على فرض الحل العسكرى للبرنامج النووى الايراني، والتداعيات الخطيرة

التى يمكن أن تحدث نتيجة اللجوء إلى هذا الحل على صعيد المصالح العربية، وعلى صعيد توازن القوى الإقليمي، فى ظل رؤية إستراتيجية إسرائيلية رافضة بالمطلق للبرنامج النووى الإيرانى، وهذه الرؤية يمكن أن تمتد إلى أى مشروع عربى مماثل لامتلاك قدرات نووية سلمية.

ثانياً: إشكالية الرفض الإسرائيلى للقدرات النووية الإيرانية

دراسة الصراع الإسرائيلى – الإيرانى على مدى العقود الأربع الماضية، وبتحديد أكثر منذ سقوط نظام الشاه فى إيران وانتصار الثورة الإسلامية (فبراير ١٩٧٩) تكشف عن حقيقة محورية، ضمن حقائق أخرى لا تقل أهمية وهى أنه صراع مزدوج حول "المكانة" والسيطرة الإقليمية من ناحية وصراع حول تثبيت الوجود بالنسبة لكيان الاحتلال الإسرائيلى وفرض شرعيته الإقليمية من ناحية أخرى. حيث يعمل هذا الكيان جاهداً على فرض شرعيته الإقليمية على كل دول الإقليم فى حين تجاهد إيران من أجل زعزعة هذا الوجود وتحجيمه وفرض نفسها قوة إقليمية بديلة.

إسرائيل التى تعتقد أنها حققت ما يمكن تسميته بـ "انتصار نهاية التاريخ" على العرب، أى أنها انتصرت على العرب انتصاراً لم يعد يسمح بظهور أى رفض عربى مستقبلى لشرعية الوجود الإسرائيلى ليس فقط على أرض فلسطين بل وللزعامة الإقليمية الإسرائيلية، تعتقد أنها لم يبق لها من منازع إقليمى غير إيران، فى ظل تحييد الطرف التركى، على الأقل ضمن احتوائه فى منظومة حلف شمال الأطلسى "الناتو" التى تمنعه من أن يتحول فى أى لحظة، وفى أى ظروف إلى طرف مناوئ ورافض للوجود الإسرائيلى. من هنا يجئ التطابق فى الوعى الإسرائيلى بين هدف تثبيت الوجود الإسرائيلى على أرض فلسطين كهدف يعلو على كل الأهداف مع هدف فرض المكانة والزعامة الإقليمية الإسرائيلية على إقليم الشرق الأوسط، ويجئ أيضاً تركز العمل من أجل تحقيق هذين الهدفين من خلال الصراع ضد إيران.

من هنا يتكشف أن الصراع الإسرائيلى الساخن ضد إيران المتركز حول الحيلولة دون تمكين إيران من صنع سلاح نووى ليس غاية فى ذاته أو ليس هو كل الصراع،

بل هو مجرد وسيلة ضمن وسائل أخرى للحيلولة دون تمكين إيران من تحقيق ما يعرف فى الفكر الإستراتيجى بـ "التوازن المتعادل فى القوة" أو "التوازن فى الردع". فإسرائيل تخوض ضد إيران ما يمكن وصفه بـ "الصراع الشامل" الذى من شأن الانتصار الإسرائيلى فيه أن يوفر للإسرائيليين تحقيق الهدفين الكبيرين: تأمين وتثبيت الوجود وفرض الزعامة والسيطرة الإقليمية المتفردة. ما يعنى أن السعى من أجل تحقيق هذين الهدفين يفرض على إسرائيل رفض أى صيغة للأمن والنظام الإقليمى بديلة للنظام أحادى القطبية الذى يجب تقوده وتسيطر عليه إسرائيل. أى أنهم فى إسرائيل يرفضون أن يؤسس مستقبلياً، على الأقل من الناحية الافتراضية، نظاماً إقليمياً بهيكلية متعددة الأقطاب أو حتى ثنائية قطبية هى فقط مع نظام شرق أوسطى أحادى القطبية لا ينازعها فيه على الزعامة أحد تقوده هى بأعلى درجة من درجات التسلط والاستبداد، لأن غير ذلك من شأنه أن يزعزع الوجود الإسرائيلى لسبب أساسى وهو أن الإسرائيليين يعيشون هواجس تفكك كيانهم لإدراكهم أن وجود هذا الكيان "وجود استثنائى" وأن الأرض التى يقوم عليها هى أرض لشعب آخر لم ولن يتنازل عنها طال الزمن أم قصر.

من هنا يجئ العداء الإسرائيلى المفرط لإيران، لأن إيران سحبت اعترافها بإسرائيل مع انتصار ثورتها، ولأن إيران فى الأيام الأولى لثورتها أسقطت العلم الإسرائيلى من فوق مبنى السفارة الإسرائيلية فى طهران وحولته إلى "سفارة دولة فلسطين"، ولأنها من يتبنى ويدعم تيار الرفض ويرفع شعار المقاومة ضد إسرائيل ويتوعدها بالتدمير، ومن هنا يجئ الإصرار الإسرائيلى على ثلاثة مطالب فى صراعها مع إيران .

أول هذه المطالب إسقاط الاتفاق النووى الحالى نهائياً وفرض اتفاق آخر بديل يكون من شأنه الحيلولة ونهائياً دون تمكين إيران من امتلاك سلاح نووى فى أى وقت من الأوقات. أى اتفاق بدون ثغرات يحول دون تمكين إيران من أن تتحايل عليه مستقبلاً ويغلق ونهائياً أبواب إنتاج القنبلة أمام إيران.

ثانى هذه المطالب تصفية ترسانة الصواريخ الباليستية الإيرانية، لنزع هذا السلاح

القادر على تحييد القوة الإسرائيلية وخاصة سلاحها الجوى من أيدى إيران، حيث يعتقد الإسرائيليون أن الصواريخ الإيرانية أحدثت انقلاباً جذرياً فى توازن الردع التقليدي حيث نقلت، وللمرة الأولى، الصراع من خارج إسرائيل إلى عمق الكيان الإسرائيلى، ونزعت قرار وقف الحرب من أيدى إسرائيل وجعلته بالمشاركة مع الأطراف الأخرى فى الصراع، فضلاً عن أنها جعلت الجبهة الداخلية الإسرائيلية الهشة فى مقدمة من سيدفع الأثمان الباهظة لأى حرب، لكن الأهم أن صواريخ إيران جعلت من إيران "دولة جوار" لكيان الاحتلال، سواء بتمكين "حزب الله" وفصائل المقاومة فى غزة من امتلاك صواريخ قادرة على التدمير فى العمق الإسرائيلى، أو بتمكين إيران من الوصول مباشرة إلى العمق الإسرائيلى بصواريخها المطورة القادرة على الوصول بكفاءة إلى أى مكان فى العمق الإسرائيلى. أما المطلب الثالث فهو إعادة إيران إلى داخل حدودها، وتصفية مشروعها الإقليمى وإنهاء أى وجود لها فى لبنان وسوريا والعراق واليمن.

مشكلة إسرائيل أنها لا تجد من يتوافق معها مع كل هذه المطالب مجتمعة، وأن وجدت فإن من يؤيدها لا يملك القدرة على فرضها ليس فقط لغياب القدرة على ذلك سواء بأدوات عسكرية أو غير عسكرية، بل وأيضاً لتعارض المصالح، أى لوجود شبكة كبيرة من المصالح مع إيران وشركاءها تحول دون تحقيق ذلك، وفوق هذا كله أن إيران بقدراتها تملك القدرة على التحدى وبتحالفاتها الإقليمية وأيضاً بتحالفاتها الدولية تستطيع إفشال أى مسعى من هذه المساعى، وهذا ما يجعل إسرائيل تجدد، بين حين وآخر، طرح شعار "الاعتماد على النفس" لتحقيق الأهداف، والتلويح بالخيار العسكرى لتدمير قدرات إيران النووية والعسكرية.

ففى كل مرة اصطدمت فيها تلك المطالب الإسرائيلية، وبالتحديد الدعوة إلى اللجوء إلى الخيار العسكرى ضد إيران، برفض من الحلفاء وخاصة الحليف الأمريكى كانت إسرائيل تلجأ إلى التلويح بخيار "الاعتماد على النفس" على نحو ما كان يثرثر بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية وهو يخوض معركة الانتخابات العامة التى جرت

٢٣ مارس ٢٠٢١، بسبب عدم تجاوب الإدارة الأمريكية مع هذا الخيار العسكرى، ولا حتى مع دعوة عدم العودة الأمريكية إلى الاتفاق النووى الموقع عام ٢٠١٥ مع إيران.

إحباط بنيامين نتنياهو الذى عبر عنه فى الاجتماع الإستراتيجى المهم الذى جمع القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية للرد على عدم تجاوب الرئيس الأمريكى جو بايدن مع المطالب الإسرائيلية يوم ٢٢ فبراير ٢٠٢١ لم ينافسه غير إحباط تساحى هنجبي وزير شئون الاستيطان الإسرائيلى الذى وصل إلى خلاصة مفادها أن "الولايات المتحدة لن تهاجم المنشآت النووية الإيرانية أبداً" وأن على إسرائيل "أن تقرر ما إذا كانت ستشن مثل هذه الضربة بمفردها أم ستتصالح مع جمهورية إسلامية نووية".

لسوء حظ تساحى هنجبي أن الرد جاء حاسماً بـ "لا" قاطعة، ومن شخصية إسرائيلية مركزية فى صنع القرار الإسرائيلى الاستراتيجى وهو "تامير باردو" الرئيس الأسبق للموساد الإسرائيلى الذى صدم تيار التشدد الإسرائيلى عندما أكد، فى حوار نشرته صحيفة "هآرتس" (٢٠٢١/٣/١٠)، أن "الولايات المتحدة وإيران ستعودان إلى الاتفاق النووى الموقع عام ٢٠١٥ بغض النظر عن معارضة الحكومة الإسرائيلية"، وعندما طالب إسرائيل "أن تتصرف كما ينبغى وفق حجمها". لكن الأهم هو النصيحة الغالية التى قدمها لإسرائيل بعدم المغالاة فى مطالبها وتجاوز مصالح وإرادة حلفائها الكبار. فقد طالب إسرائيل "ألا تلعب مع القوى الكبرى نظراً لأن لديها قدرات، لكنها قدرات دولة صغيرة، وهى فى النهاية تحتاج أن تعترف بوضعها" وزاد بقوله "إذا صرح القادة الإسرائيليون بأنهم سيتصرفون بمفردهم ضد الجميع، فلن تحصل إسرائيل على شئ فيما يتعلق بالتأثير على التطورات".

القيادة الإسرائيلية لم تأبه بتلك النصائح ولكنها قررت تكثيف الضغوط على إدارة الرئيس جو بايدن من خلال الدفع بوفدين من كبار المسئولين وانعكست المخاوف الإسرائيلية في توافد المسؤولين الكبار عن الأجهزة الاستخباراتية ومجلس الأمن القومي إلى واشنطن خلال الأسابيع الماضية. والتقى وزير الخارجية الأميركي أنطوني

بلينكن، رئيس المخابرات الإسرائيلية العامة "الموساد" يوسي كوهين، بحضور مسؤولين آخرين من إدارة الرئيس جو بايدن، وبينهم نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، ومستشار الوزير ديريك شوليت، ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، ومنسق شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا بريت ماكغورك، وشارك أيضاً السفير الإسرائيلي لدى واشنطن جلعاد إردان.

وبعد الاجتماع الذي استمر ساعتين، لم يشأ الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، التعليق على تفاصيل الاجتماع أو حتى تأكيد حصوله. لكنه أشار إلى أن إدارة بايدن ملتزمة بالتنسيق والشفافية مع إسرائيل في دبلوماسيتها النووية مع إيران. وقال: "كما سمعتم من مسؤولي وزارة الخارجية، قمنا بتحديث نظرائنا الإسرائيليين قبل وبعد كل جولة من المفاوضات، وكنا نتشاور معهم خلال هذه المفاوضات أيضاً" وأضاف: "تصرفنا بقدر كبير من الشفافية مع العلم أن الولايات المتحدة وإسرائيل تشتركان في مصلحة مشتركة، بالطبع، وهي التأكد من أن إيران ممنوعة بشكل دائم من امتلاك سلاح نووي، ويمكن مراقبة ذلك".

ولفت مسؤولون إلى أن إسرائيل سعت إلى إقناع واشنطن بالسعي إلى "اتفاق محسّن لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية عوضاً عن مجرد العودة إلى اتفاق ٢٠١٥"، مشيرين إلى أن هذا الاجتماع هو الثاني خلال أسبوع في واشنطن بمشاركة المسؤولين الكبار من البلدين بغية تأكيد عدم ارتياح إسرائيل للمفاوضات غير المباشرة الجارية في سياق "مجموعة ٥ + ١" للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن: وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين بالإضافة إلى ألمانيا.

ورغم مناقشة قضايا أخرى، استغلت إسرائيل أحد الاجتماعات "من أجل التعبير عن مخاوف قوية" حيال إيران. وكان أردان قد أفاد بأن الولايات المتحدة تتفهم أن إسرائيل تحتفظ بـ "حرية التصرف" للعمل ضد النشاطات الإيرانية التي تهدد إسرائيل، موضحاً أن "حرية إسرائيل في العمل لمنع إيران من أن تصبح تهديداً وجودياً هي حرية عمل سيجري الحفاظ عليها". وأكد أن إدارة بايدن "تحترم" هذا المطلب الإسرائيلي.

وكان يوسى كوهين رئيس الموساد قد انضم إلى المسؤولين الإسرائيليين الذين دقوا ناقوس الخطر في شأن إيران وأصروا على "حرية إسرائيل العملياتية". وقال إن الطائرات الحربية الإسرائيلية "يمكنها الوصول إلى كل مكان في الشرق الأوسط، وبالتأكيد إلى إيران"، محذراً من أن "صفقة سيئة ستدفع المنطقة إلى الحرب. لذلك يجب على أي شخص يسعى للحصول على فوائد قصيرة الأجل أن ينتبه إلى المدى الطويل. لن تسمح إسرائيل لإيران بامتلاك أسلحة نووية. إيران ليست لديها حصانة في أي مكان". وحضّ على ضغط دولي على إيران بشأن نشاطاتها في المنطقة، ومنها "زعزعة استقرار الدول الأخرى".

واجتمع كوهين برفقة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شبات، قبل ذلك، مع نظرائهم الأميركيين لتوضيح موقف إسرائيل وحاجاتها، في ظل توجه إدارة بايدن نحو إعادة الانضمام إلى اتفاق عام ٢٠١٥ الذي يفرض قيوداً على إيران النووية مقابل رفع العقوبات الأميركية والدولية.

التهديدات الإسرائيلية لإيران بلغت ذروتها يوم الاثنين (٣١ مايو ٢٠٢١) على لسان بنيامين نتنياهو قبل تمكن غريمه يائير لابد زعيم حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل) من إعلان تمكنه من تشكيل الحكومة الجديدة وإبلاغ الرئيس الإسرائيلى رؤوفين ريفلين فى الساعات الأخيرة من مساء الأربعاء (٢٠٢١/٦/٢) بذلك. ففى خطابه بمناسبة مراسم تبديل رئيس جهاز الاستخبارات (الموساد) صرح نتنياهو بأنه أبلغ الرئيس الأمريكى جو بايدن أن حكومته "ستواصل العمل لمنع إيران من الحصول على سلاح نووى حتى لو تم التوصل إلى اتفاق معها" أى حتى لو نجحت مفاوضات فيينا التى تستهدف العودة الأمريكية إلى الاتفاق النووى مع إيران. وزاد نتنياهو على ذلك قوله، وهذا هو الخطير والجديد، أنه "إذا اضطررنا إلى الاختيار، وآمل أن هذا لن يحدث، بين الاحتكاك مع صديقتنا الكبيرة الولايات المتحدة، وبين إزالة التهديد الوجودى (الإيرانى) فإن إزالة التهديد الوجودى تتغلب".

وإذ كانت معظم التقديرات قد أكدت أن مثل هذه التصريحات كانت دعائية أكثر منها

جادة وأنها كانت ضمن مناكفات نتنياهو لعرقلة نجاح يائير لابيد فى تشكيل الحكومة الجديدة، وعلى الرغم من معارضة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والأمنية لهذا التوجه وعلى رأسها وزير الدفاع بينى جانتس الذى استدعته الولايات المتحدة لزيارة عاجلة (سافر الخميس ٣ يونيو ٢٠٢١) للبحث فى تهديدات نتنياهو، إلا أن الخطر سيبقى، على الأقل كامناً على الاستقرار الإقليمى، فضلاً عن أنه يزيد من تعقيد الخيارات العربية فى ظل غياب إجماع، أو حتى توافق جماعى عربى، حول سياسات استراتيجية كبرى من نوع السياسات النووية، وفى ظل حالة الانقسام العربية حول مصادر التهديد الكبرى على الأمن العربى هل هى إسرائيل بترسانتها النووية المؤكدة أم إيران بقدراتها النووية المحتملة، وفى ظل عدم اليقين بالنسبة لمستقبل الأزمة النووية الإيرانية الراهنة وتجربة الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى مع إيران الذى جرى التوقيع عليه عام ٢٠١٥، لذلك فإن السؤال عن كيفية مواجهة الدول العربية هذا الخطر النووى الإقليمى المتصاعد؟ وما هى الخيارات العربية الممكنة والمأمولة؟

السؤال السابق تزداد أهميته وصعوبته على ضوء ما هو متوقع من سيناريوهات محتملة لتطور الأزمة النووية الإقليمية على ضوء مفاوضات فيينا ومدى نجاحها فى استعادة إيران إلى الالتزام بالاتفاق النووى الموقع عام ٢٠١٥ فى مقابل رفع الولايات المتحدة جميع العقوبات التى فرضت عليها، وعلى ضوء التهديدات الإسرائيلية بضرورة القضاء على ما تسميه بـ "الخطر النووى الوجودى الإيرانى" للدولة العبرية، وعلى ضوء إصرار إسرائيل على استمرار تفردها، دون غيرها بامتلاك قدرات نووية عسكرية وتستر الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك، بل ودعمها لتلك القدرات النووية الإسرائيلية. يمكننا تحديد أربع سيناريوهات محتملة:-

<u>السيناريو الأول</u>: أن تنجح مفاوضات فيينا وأن تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووى وترفع العقوبات عن إيران، وبالتالى تعود إيران هى الأخرى إلى الاتفاق النووى بكامل بنوده، لكن هذا السيناريو يقدم استقراراً مؤقتاً لأنه يجمد المشروع

النووى الإيرانى حتى عام ٢٠٣٠ تقريباً، وبعدها تعود الأمور إلى بداياتـــها، أى أن تتجه إيران بدعم دولى إلى امتلاك قدرات نووية كاملة.

السيناريو الثانى: أن تفشل هذه المفاوضات ومن ثم تجد إيران نفسها فـــى وضـــع يفرض عليها التحلل من التزاماتها النووية الواردة فى الاتفاق النووى سواء بتبنى ما يعرف بـــ "الخيار الكورى الشمالى" أى إعلان الانسحاب من من معاهـــدة انـــتـــشـــار الأسلحة النووية التى تمنعها من امتلاك سلاح نووى، وتتجه بعدها نحو امتـــلاك هـــذا السلاح، أو بالاكتفاء بامتلاك القدرة الكاملة لإنتاج السلاح النووى والحفاظ على فتوى المرشد الأعلى السيد على خامنئى بتحريم امتلاك سلاح نووى باعتباره من أسلـــحـــة الدمار الشامل، أى أن تتحول إلى ما يعرف بأن تكون "دولة حافة نوويـــة" أى دولـــة قادرة على امتلاك كل القدرات النووية العسكرية وقت الضرورة وعند وجـــود قـــرار سياسى بذلك مثل العشرات من الدول المتقدمة التى وصلت إلى هذا المســـتـــوى مـــن التقدم النووى العلمى.

السيناريو الثالث: أن تبادر إسرائيل بشن حرب ضد المنشآت النووية الإيرانـــيـــة، بدعم أمريكى، بعد حدوث تحولات فى السلطة الأمريكية الحاكمة سواء بعد انتخابـــات التجديد النصفى للكونجرس بعد عامين تقريباً من الآن، أو مع الانتخابات الرئاســـيـــة القادمة عام ٢٠٢٤ أى بعد زوال التحفظ الأمريكى لإدارة الرئيس الحالى جو بـــايـــدن على مثل هذا السيناريو.

السيناريو الرابع: وهو أقرب إلى الخيال العقلى، أى أن تقبل إسرائيل بإيران دولـــة نووية إقليمية مالكة للأسلحة النووية برعاية أمريكية، لكن هذا مستحيل أن يحـــدث إلا فى ظل سقوط النظام السياسى الإيرانى الحاكم فى طهران ومجئ نظام بديل صـــديـــق للولايات المتحدة الأمريكية ومتوافق مع التعاون مع إسرائيل والإعتـــراف بـــهـــا، أى ظهور إيران جديدة أكثر ليبرالية وصديقة للغرب وغير معادية لإسرائيل.

هذه السيناريوهات الأربعة لا تتوافق مع الحد الأدنى من المصالح العربية، لأنـــهـــا غير قادرة على تحقيق الأمن النووى والاستقرار الإقليمى فضلاً عن أنها تضع العـــرب

رهينة لإرادة الدولتين الإقليميتين إيران وإسرائيل، وتخضع الدول العربية إما لنظام إقليمى شرق أوسطى جديد تتحكم فيه كل من إسرائيل وإيران، فى حال التوافق الأمريكى- الإسرائيلى على الاعتراف بإيران قوة نووية، أو حتى الخروج الإيرانى عن هذا الشرط وأخذ إيران بسيناريو "الخيار الكورى الشمالى"، أو نظام متسلط أحادى القطبية تقوده إسرائيل متفردة اعتماداً على تفردها بامتلاك القدرات النووية، فى حال نجحت فى تدمير القدرات النووية الإيرانية وكسر المشروع السياسى الإيرانى.

تعقيدات شديدة الصعوبة تفرض على مصر أولاً ومجمل الدول العربية والنظام العربى ثانياً القيام بمجموعة من المهام الضرورية. ويهمنا فى هذا المقام أن نشير إلى النتائج المهمة التى توصل إليها المؤتمر المشترك الذى نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المجلس المصرى للشئون الخارجية فى مقر الجامعة بالقاهرة يومى ٢٨ و٢٩ فبراير ٢٠١٦. لمناقشات التداعيات المحتملة للتوقيع على الاتفاق النووى الإيرانى على المصالح العربية.

فهذه النتائج والتوصيات تفتح أمام كبار المسئولين عن القرار السياسى العربى الكثير من الفرص للاجتهاد فى مواجهة مخاطر التهديدات النووية الإقليمية، ومن بين المهام الأساسية نستطيع أن نحدد ثلاث مهام محورية إضافة بالطبع إلى مجموعة من التوصيات المهمة التى توصلت إليها الندوة المذكورة.

المهمة الأولى

الشروع فى تأسيس حزمة من المشاريع النووية العربية مثل هذا المشروع، فى حال نجاحه، يمكن أن يصبح بمثابة المشروع القومى العربى الذى يعيد للعرب مجدداً تكاملهم وتوحدهم، لكونه سيكون قائماً على توازن المصالح بين الدول المشاركة فيه، ومن ثم ستكون حريصة على إنجاحه وحمايته.

هناك محفزات كثيرة تدعم مثل هذا التوجه العربى إضافة إلى محورية تحقيق توازن القوى الإقليمى مع القوى الأخرى المتصارعة فى الشرق الأوسط . من أبرز هذه المحفزات:-

١. أن الصناعة النووية أضحت هى صناعة المستقبل. فهذه الصناعة ليست فقط صناعة توفير مصدر دائم ورخيص للكهرباء، ولكنها صناعة تمتد إلى كافة مناحى الاقتصادات الوطنية والنهوض بها. فامتلاك التكنولوجيا النووية يمثل من ناحية "سلاح ردع بالمعرفة" ويمثل من ناحية أخرى امتلاك "المكانة" التى تضع الدولة المالكة لمثل هذا المشروع من الدول المتقدمة، أو على الأقل القادرة على صنع التقدم .

٢. أن العالم فى سباق متزايد على امتلاك التكنولوجيا النووية والتقدم فى تصنيع المحطات النووية. فإذا كان يوجد الآن ٤٣٥ محطة نووية تعمل وتنتج الطاقة فى كافة أنحاء العالم، فإن ٧٢ محطة جديدة يجرى إنشاؤها فى دول متفرقة ابتداء من الولايات المتحدة وأوروبا إلى روسيا والصين واليابان والهند وإيران وأوكرانيا وباكستان والبرازيل والأرجنتين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. أن مسعى الدول العربية، يعد حقاً قانونياً مكتسباً نظير توقيع الدول العربية، أو معظمها، على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة أعطت للدول المصدقة عليها حقوقاً كما فرضت عليها واجبات. ليس هذا فقط، بل أنها تفرض على الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الدول النووية الكبرى المالكة قانونياً للسلاح النووى المعروفة باسم "دول النادى النووى" وهى ذاتها الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن أن تقدم الدعم التقنى والفنى لهذه الدول الطامحة إلى امتلاك مثل هذا البرنامج النووى مقابل خضوعها لكل الضمانات التى حددتها وتحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من سلمية تلك المشروعات النووية .

المهمة الثانية

إعادة تفعيل المطلب العربى الاستراتيجى بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. فقد انشغل العرب منذ عام ١٩٩٥، وهو العام الذى عقد فيه مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة التى تم التوقيع عليها من دول العالم عام

١٩٦٨ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٠ (وهو المؤتمر الذى أخذ يعقد كل خمس سنوات لمراجعة مدى تقدم المعاهدة فى تحقيق أهدافها) بمطلبين أولهما دعوة إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والالتزام بما يعنيه هذا التوقيع من فتح المنشآت النووية الإسرائيلية أمام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من التزام إسرائيل بالضوابط والقيود التى تمنع الدول من امتلاك أسلحة نووية فى ظل التزام إسرائيل بسياسة "الغموض النووى" التى تتعمد ألا تفصح فيها عن امتلاك أسلحة نووية ولا تنفى ذلك للإبقاء على تحقيق "الردع النووى" الذى باتت تتهدد به دون أن تضطر إلى دفع تبعاته، وفى ظل رفضها المستمر، بدعم أمريكى وغربى، بعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كى تبقى فى منأى عن الملاحقة الدولية ولا تفقد ما حققته من ردع نووى لدول المنطقة نتيجة تفردها بامتلاك الأسلحة النووية. أما المطلب الثانى فكان الدعوة إلى جعل إقليم الشرق الأوسط إقليماً خالياً من أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها الأسلحة النووية، وللأسف لم تستطع الدول العربية تحقيق أى من هذين المطلبين حتى الآن بسبب الرفض الإسرائيلى للمطلبين وبسبب الدعم الأمريكى المطلق للسياسة الإسرائيلية .

قبل انعقاد مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذى عقد فى نيويورك فى الفترة من ٢٧ أبريل ٢٠١٥ وامتد حتى يوم ٢٦ مايو من نفس العام كانت الدول العربية تملك ورقة ضغط على الولايات المتحدة حيث كانت الولايات المتحدة حريصة على مدّ أجل هذه المعاهدة إلى ما لا نهاية، وهو الأمر الذى رفضته الدول العربية فى ظل استمرار تحديات منع الانتشار النووى وعدم تحقيق عالمية المعاهدة وفشل جهود نزع السلاح النووى على المستوى العالمى المنصوص عليه فى تلك المعاهدة، وعدم إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط، وحلاً لهذا المأزق وافقت الولايات المتحدة والدول النووية الكبرى فى مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٥ على إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط مقابل موافقة الدول العربية ودول حركة عدم الانحياز المشاركة فى ذلك

المؤتمر على إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط مقابل موافقة الدول العربية على قرار المد اللانهائى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وقد أكد مؤتمر مراجعة حظر انتشار الأسلحة النووية الذى جرى عام ٢٠٠٠ هذا المطلب ، ثم فى المؤتمر الذى عقد عام ٢٠١٠ الذى استجاب للطلب العربى بالدعوة إلى إقامة هذه المنطقة فى نهاية عام ٢٠١٢، وهو المؤتمر الذى كان من المقرر أن يعقد فى هلسنكى عاصمة فنلندا ، لكن الولايات المتحدة أحبطت هذا المسعى استجابة للرفض الإسرائيلى، وأفشلت إصدار قرار من مؤتمر المراجعة الذى عقد فى عام ٢٠١٥ وكان يقضى بعقد مؤتمر إنشاء هذه المنطقة عام ٢٠١٦. فقد فضلت الولايات المتحدة ألا يصدر بيان نهائى عن مؤتمر المراجعة عام ٢٠١٥ عن أن يصدر بيان متضمناً الفقرة الخاصة بتجديد الدعوة لانعقاد مؤتمر المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط الذى أصرت عليه مصر بدعم من دول عربية وأخرى من دول حركة عدم الانحياز فى مقدمتها إيران.

الآن وفى ظل الجهود الرامية إلى تجديد الالتزام الأمريكى بالاتفاق النووى الإيرانى الذى جرى التوقيع عليه بعد أسابيع قليلة من انفضاض مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى نيويورك فى ٢٢ مايو ٢٠١٥ ، أضحى المطلب العربى لتجديد مطلب إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ضرورياً، لأن الاتفاق النووى الإيرانى الموقع عام ٢٠١٥ من الولايات المتحدة والدول الخمس الأخرى الأعضاء فى "مجموعة ٥+١" التى تفاوضت مع إيران بخصوصه يتضمن اعترافاً ضمنياً دولياً بإيران دولة نووية. وإذا كان هذا الاتفاق يضع قيوداً لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية فإن أجل هذا الاتفاق لا يتجاوز ١٥ عاماً أى أن إيران، ووفقاً لهذا الاتفاق، يمكن أن تتحول إلى قوة نووية بعد انقضاء المدة القانونية للاتفاق النووى الإيرانى الموقع فى ٣٠ يونيو ٢٠١٥، أى أن الشرق الأوسط سيكون فى عام ٢٠٣٠ مدفوعاً للتحول إلى إقليم ثنائى القطبية النووية: إسرائيل وإيران، فى حال فشل جهود إسرائيل الرامية إلى تدمير القدرات النووية الإيرانية ، وهذا التحول يضع الدول العربية فى

موقف شديد السوء بين خيارين أولهما الخضوع المذل لمثل هذا النظام، وثانيهما التحول إلى قوة نووية عسكرية فى ظل صعوبات تصل إلى درجة الاستحالة تحول دون ذلك، الأمر الذى يجعل مطلب إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية مطلباً استراتيجياً وحيوياً لمواجهة خطر عدم الاستقرار النووى الذى يتهدد المنطقة.

المهمة الثالثة

الشروع فى تأسيس هيكلية إقليمية للتعاون النووى فى الشرق الأوسط.

مثل هذه الهيكلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمهمتين الأولى والثانية، إذ لا يعقل الحديث عن الشروع فى تأسيس مثل هذه الهيكلية دون نجاح الدول العربية والدول الإقليمية الشرق أوسطية الأخرى فى حل صراعاتها البيئية وخاصة الأطراف الثلاثة المحورية فى الإقليم: العرب وإيران وتركيا

إن إنشاء منظمة إقليمية للتعاون فى الطاقة النووية سيحقق غرض التعاون والرقابة فى آن واحد، ومن شأنه أن يكون بمثابة مشروع التكامل الإقليمى الشبيه بمشروع الفحم والصلب الذى قامت على أساسة تجربة الاتحاد الأوروبى الناجحة.

هذه المهمات الثلاث الكبرى يمكن أن تتدعم بانخراط العرب فى إجراءات أخرى موازية ومتزامنة وفق الاقتراحات التى توصلت إليها الندوة المشتركة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس المصرى للشئون الخارجية (٢٨ - ٢٩ فبراير ٢٠١٦) ومن أبرزها:

١. العمل على إرساء استراتيجية شاملة للأمن القومى العربى، تأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات الخارجية والداخلية للدول العربية والقيام بمختلف الخطوات العملية فى هذا الشأن.
٢. التأكيد على أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على التوازن بين ركائزها الثلاث، المتمثلة فى نزع السلاح النووى وعدم الانتشار النووى والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن أى إخلال بهذا التوازن يعتبر إخلالاً بنص وروح المعاهدة، وتهديداً للسلم والأمن الدوليين.

٣. التأكيد على أن عدم تنفيذ قرار الشرق الأوسط الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ أخل بالأساس الذى ارتكز عليه القرار الخاص بالمد اللانهائى للمعاهدة الصادر عام ١٩٩٥، الأمر الذى يدعو إلى أهمية إعادة النظر فى هذا القرار.

٤. دعوة المراكز البحثية العربية بالنظر فى الجانب القانونى المترتب على قرار المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، نظراً لعدم تنفيذ الدول النووية لما تعهدت به فى ذلك المؤتمر وفى مؤتمرى المراجعة لعامى ٢٠٠٠ و٢٠١٠ وتقاعسهما عن تنفيذ المادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥. ضرورة انضمام إسرائيل بدون مزيد من التأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦. التأكد من جدية إلتزام إيران ومجموعة الدول ٥+١ فى تنفيذ الاتفاق النووى، ووضع كل الخيارات الممكنة لمواجهة أية خروقات للاتفاق وفقاً لمقتضيات الأمن القومى العربى.

٧. الإعراب عن القلق من إعاقة بعض الدول النووية تنفيذ الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر عام ١٩٩٦، الذى طالب بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية وتدمير المخزون منه، والطلب من تلك الدول الكف عن رفض إدراج هذا الموضوع ضمن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضى الوحيد لموضوعات نزع السلاح بالأمم المتحدة حتى يمكن إبرام تلك المعاهدة فى أقرب وقت ممكن تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها القرار رقم ٥٢/٧٠ / A / RES بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ .

٨. وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دعوة الدول النووية الخمس الحائزة على الأسلحة النووية لتحمل مسؤولياتها المنصوص عليها فى المعاهدة، والتأكيد على أن استمرار دول حلف شمال الأطلنطى فى سياساتها المتعلقة بالمشاطرة النووية "Nuclear Sharing" ، تمثل انتهاكاً لأحكام المواد الأولى والثانية والسادسة من المعاهدة.

٩. الإعراب عن القلق من الآثار الإنسانية الكارثية لاستمرار حيازة الأسلحة النووية فى الدول الأطراف وغير الأطراف فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة إسرائيل، وفقاً لنتائج المؤتمرات ذات الصلة التى عقدت فى النرويج والمكسيك والنمسا خلال عامى ٢٠١٣ و٢٠١٤ ، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٧/٧٠ / A / RES بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ .

١٠. التأكيد على أهمية مواصلة التنسيق والالتزام بالمواقف العربية خلال المحافل الدولية وأهمية الحفاظ على هذا التماسك فى المواقف العربية فى المؤتمرات القادمة ذات الصلة.

الوعى بهذه التوصيات والالتزام بها يمكن أن يؤسس لقواعد مهمة لحماية الأمن القومى العربى من منظور المخاطر والتهديدات النووية على ضوء البيئة الإقليمية النووية غير المواتية وتنصل القوى النووية الكبرى من التزاماتها الواردة فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .